



المجموعة المتحدة  
محامون مستشارون قانونيون  
٦٥ عاماً في خدمة القانون

المجموعة المتحدة - محامون مستشارون قانونيون  
مشروع "حماية" لمساندة ضحايا التعذيب والمعاملة الإنسانية

"الإفلات من العقاب"

تقرير الوحدة القانونية لمساندة ضحايا التعذيب

عن الفترة من

"١ ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١٠ فبراير ٢٠١٣"

اعداد التقرير

عبد الحميد سالم

مستشار الوحدة القانونية لمساندة ضحايا التعذيب

المحامون

ولاء ابراهيم - أحمد حسني - ياسمين حسام الدين



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### مقدمه:

يأتي هذا التقرير في إطار مشروع (حماية) الذي تنفذه المجموعة المتحدة - محامون مستشارون قانونيون بالتعاون مع عدد من نقابات المحامين الفرعية بالمحافظات وبدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية وسفارة فنلندا، ويهدف إلي توفير الدعم القانوني لضحايا التعذيب وتسهيل حصولهم على الخدمات القانونية اللازمة من خلال تتبع حالات التعذيب والإبلاغ عن الانتهاكات ذات الصلة عبر محامين مدربين على التقنيات والمهارات الضرورية للدفاع عن ضحايا التعذيب. كما يهدف المشروع إلي زيادة الوعي الاجتماعي بالحق في السلامة البدنية وتمكين المنظمات غير الحكومية المحلية من نشر المعلومات حول قضايا التعذيب ، هذا فضلا عن زيادة وعي القضاة وأعضاء النيابة العامة حول مبادئ حقوق الإنسان والقوانين ذات الصلة لضمان معالجة عادلة وفعالة لهذا النوع من القضايا القانونية.

وقد بدأ المشروع أنشطته في سبتمبر عام ٢٠١٢ بتدريب عدد ١٨٣ محامي بعدد ١٤ محافظة علي سبيل الحماية القانونية لضحايا التعذيب ، تلقي منهم نحو ٣٨ محامي لتدريب مكثف علي اليات الدفاع في قضايا التعذيب والمعاملة القاسية. كما قامت بتدريب نحو ٧٠ جمعية ومؤسسة اهلية حول كيفية نشر الوعي القانوني وتنظيم حملات لمناهضة جريمة التعذيب ، والتي سوف تقوم بدورها بتنفيذ عدد ١٢٥٠ لقاء توعية بالمحافظات المستهدفة. كما قام المشروع خلال تلك الفترة الوجيزة بتأسيس ١٣ وحدة قانونية لمساندة قضايا التعذيب بـ ١٣ محافظة هي ( القليوبية - البحيرة - الغربية - الاسكندرية - الدقهلية - بورسعيد - الفيوم - بني سويف - المنيا - سوهاج - الاقصر - أسوان - مرسى مطروح ) ، وتقوم تلك الوحدات القانونية بعدد من الاجراءات منها:



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

١. تلقي الشكاوي وتقديم البلاغات واتخاذ كافة الاجراءات القانونية للدفاع عن ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية دون مقابل ويتم استقبال الشكاوي من خلال المقابلات أو المكالمات الرسائل علي الخط الساخن ٠١١١٠٠٤٤٦٠٠ وذلك علي مدار ٢٤ ساعة.
٢. حضور التحقيقات والمحاكمات مع ضحايا جريمة التعذيب ورفع الدعاوي المدنية لتعويضهم عن جزء من الاضرار التي اصابتهم ، وتقديم الطعون والمذكرات القانونية.
٣. توعية المواطنين بجريمة التعذيب وما يلحق بها من جرائم وكيفية اتخاذ الاجراءات القانونية في حالة تعرضهم لأي انتهاك ، من خلال تنظيم لقاءات توعية بالمحافظات بالتعاون مع ٥٠ جمعية ومؤسسة أهلية.
٤. تقديم الاستشارات القانونية المجانية لضحايا التعذيب والمعاملة القاسية.

### ○ منهجية التقرير:

ويعتبر هذا التقرير هو التقرير الاول الذي تصدره الوحدة القانونية لمساندة ضحايا التعذيب ويغطي الفترة ما بين ديسمبر ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٣ ، يقوم هذا التقرير علي ما تلقته الوحدة القانونية لمساندة ضحايا التعذيب من شكاوي وبلاغات من ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية ، وما رصدته من خلال وسائل الاعلام المختلفة وتعاطت معه ، ويقوم التقرير علي تحليل كمي ونوعي للبلاغات والشكاوي المقدمة للوحدة القانونية بالإضافة الي تحليل لنوعية الجريمة المرتكبة والمناطق الجغرافية الاكثر انتشارا لتلك الجريمة. كما يعطي التقرير نظرة سريعة علي اسباب الافلات الجناة في جرائم التعذيب والمعاملة القاسية من العقاب.

### الفصل الاول



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### جريمة التعذيب من واقع بلاغات وشكاوي المواطنين

#### ١. عدد الشكاوي والبلاغات ونوعية الجرائم:

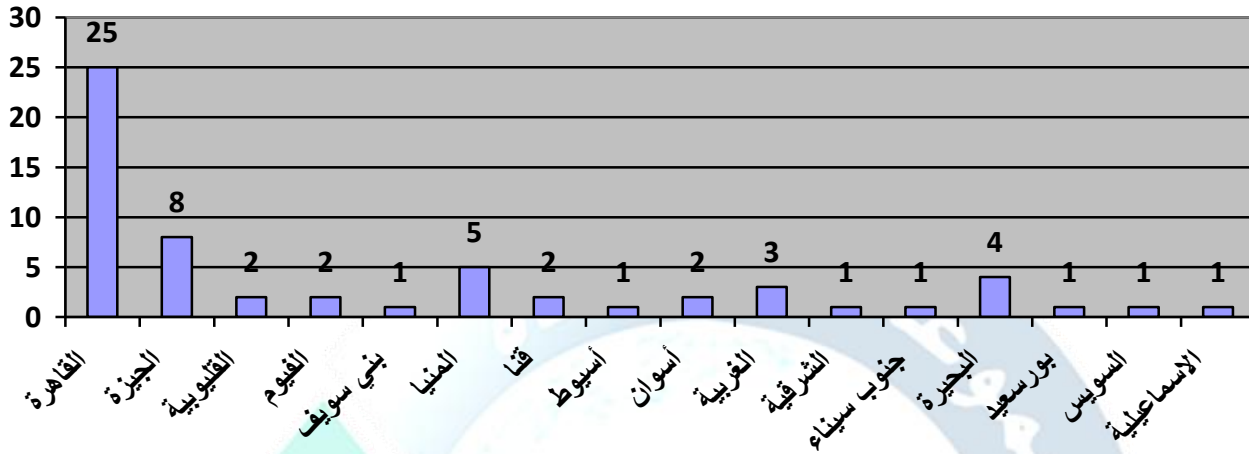
رصدت الوحدة القانونية خلال ثلاثة شهور من بداية عملها في ديسمبر ٢٠١٢ نحو ٧٣ انتهاك موزعة علي نحو ١٦ محافظة من محافظات الجمهورية ، تعرض فيها نحو ١٢٧ شخص لانتهاك تنوعت بين (قتل باستخدام الرصاص الحي - التعذيب - استعمال القسوة - القبض والاحتجاز وبدون وجه حق)، علي نحو ما سوف نوضحه فيما بعد ، وتعتبر محافظة القاهرة صاحبة النصيب الأكبر في عدد البلاغات والشكاوي التي تلقتها الوحدة القانونية حيث بلغ عدد الشكاوي والحالات التي رصدتها الوحدة القانونية بالقاهرة ٢٥ حالة يليها إلا أن محافظة بورسعيد هي المحافظة الاولي من حيث عدد الضحايا والتي بلغت نحو ٤٣ ضحية ، وتأتي محافظتي الجيزة والإسكندرية الثانية بعدد ثماني حالات أما محافظتي الاسماعيلية والمنيا فتأتيان في المرتبة الثالثة بخمس حالات يليهم البحيرة بأربع حالات تعذيب واستعمال قسوة.

| المحافظة | القاهرة | الجيزة | القانونية | الفيوم | بني سويف | المنيا | قنا | أسيوط | أسوان | الغربية | الشرقية | جنوب سيناء | البحيرة | بورسعيد | السويس | الاسماعيلية |
|----------|---------|--------|-----------|--------|----------|--------|-----|-------|-------|---------|---------|------------|---------|---------|--------|-------------|
| الحالات  | ٢٥      | ٨      | ٢         | ٢      | ١        | ٥      | ٢   | ١     | ٢     | ٣       | ١       | ١          | ٤       | ١       | ١      | ١           |



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### توزيع الشكاوي وفقاً للناطق الجغرافي



وقد ارتفعت اعداد الضحايا بمدن القناة عقب احداث العنف الذي شهدتها المدن الثلاثة مع الذكرى الثانية لأحداث الثورة و صدور حكم بإحالة المتهمين بقضية مذبحه بورسعيد إلي فضيلة المقني لأخذ الرأي في اعدام بعضهم ، وذه الاحداث فقد خلفت نحو ٥٣ شهيد و ٢٠٢٨ مصاب نتيجة الاشتباكات العنيفة من قبل رجال الامن المركزي ، وقد اشارت التقارير المبدئية أن أغلب الضحايا والمصابين قد اصابوا بطلقات نارية ، كما استخدمت طلقات الخرطوش ومعظم الاصابات كانت في اماكن قاتلة بإنحاء الجسد أغلبها في الصدر والرقبة ، وقد شكلت الوحدة القانونية لجنة قانونية بتلك المحافظات للتضامن مع اسر الشهداء والمصابين في تلك الاحداث ، وحتى تاريخ صدور هذا التقرير لم يكن تقارير الطب الشرعي النهائية قد صدرت بعد.

وعن نوعية الجرائم التي تضمنتها شكاوي وبلاغات المواطنين الي الوحدة القانونية فقد شملت علي جميع جرائم انتهاك الحق في سلامة الجسد من القتل باستخدام السلاح الميري أو بالإهمال أو بالتعذيب كما تضمنت الجلد والتعليق والصعق بالكهرباء والحرق والسحل والضرب المبرح والسب



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

والقذف وهتك العرض ، ذلك بخلاف القبض والتفتيش والاحتجاز بدون وحق حق وفي اماكن غير مخصصة لذلك.

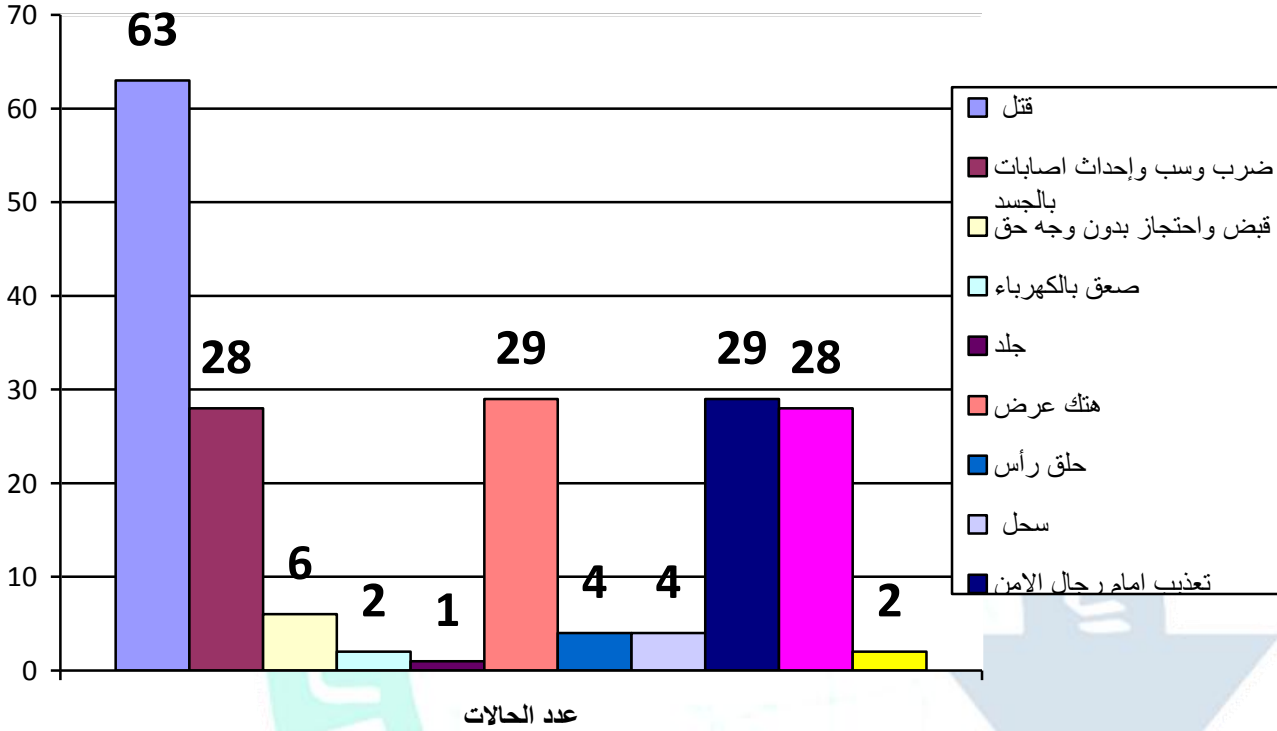
وفي الجدول التالي سوف نوضح نوعية الانتهاكات التي ارتكبتها رجال الامن تجاه المواطنين في تعاملاتهم اليومية معهم ، لكن قبل عرض الجدول نوضح للقارئ أن البلاغ أو الشكوى الواحدة قد تتضمن أكثر من جريمة وبالتالي ففي حصرنا للجرائم والانتهاكات الشرطية نفصل كل جريمة علي حدا ، كما أن الشكوى الواحدة أو البلاغ الواحد قد يتضمن أكثر من مجني عليه وبالتالي فقد يظهر عند قراءة الجدول ان عدد البلاغات والشكاوي أكثر من العدد الذي اشرنا إليه في مقدمة التقرير .

| م   | الجريمة                             | عدد الحالات |
|-----|-------------------------------------|-------------|
| ١.  | قتل                                 | ٦٣          |
| ٢.  | ضرب وسب وإهانة وإحداث اصابات بالجسد | ٢٨          |
| ٣.  | قبض واحتجاز بدون وجه حق             | ٦           |
| ٤.  | صعق بالكهرباء                       | ٢           |
| ٥.  | جلد                                 | ١           |
| ٦.  | هتك عرض                             | ٢٩          |
| ٧.  | حلق رأس                             | ٤           |
| ٨.  | سحل                                 | ٤           |
| ٩.  | تعذيب امام رجال الامن               | ٢٩          |
| ١٠. | احتجاز في اماكن غير قانونية         | ٢٨          |
| ١١. | اتلاف ممتلكات                       | ٢           |



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### نوعية الانتهاكات



ومن الجدول والشكل السابق يمكننا القول أن رجال الامن يستخدمون كل وسائل القمع للعودة الي ما كانوا عليه قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فبعيدا عن استخدام الشرطة للرصاص الحي والخرطوش قبل المتظاهرين وتساقط ما يزيد عن ٥٣ شهيد ووقوع ما نحو ٢٠٠٠ مصاب ، فقد اشتكى نحو ١٠ مواطنين من قتل ذويهم داخل الاقسام والسجون برصاص قوات الامن أو نتيجة للإهمال الطبي لبعض المصابين أو الدهس بعربية الشرطة ، كما تعرض نحو ٢٩ من اصحاب البلاغات والشكاوي الي جريمة هتك العرض في اماكن الاحتجاز وعلي مرآي ومسمع من المواطنين في الشارع. وهو سلوك ينم علي رغبة رجال الشرطة في اهدار كرامة المجني عليهم وإذلالهم ولا شك أن من ارتكب تلك الجرائم هم بالأساس مرضي نفسيين.



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

وقد شكلت جريمة الضرب المبرح بالأيدي والأرجل والعصي والمد علي الأقدام والجلد وإحداث عاهات للمجني عليهم جانب كبير من البلاغات والشكاوي المقدمة الي الوحدة القانونية ، حيث ورد نحو ٢٨ بلاغ وشكوى لتلك الجريمة والتي قد تكون جريمة منفردة يرتكبها رجل الامن أو تأتي مصاحبة لباقي الجرائم التي ترتكبها الشرطة كالقبض والاحتجاز دون وجه حق .

وقد لجأت قوات الامن في تعاملاتها مع المتظاهرين إلي احتجازهم بأماكن غير قانونية كمعسكرات الأمن المركزي وهو ما رصدته الوحدة القانونية حيث رصدت نحو ٢٨ حالة قد تم احتجازهم بمعسكرات الامن المركزي بعد القبض عليهم وقبل عرضهم علي النيابة العامة وقد رصدت الوحدة ذلك بمحافظة القاهرة والبحيرة وقدمت بلاغات رسمية للنائب العام عن ذلك . هذا فضلا عن حالات القبض والتفتيش والاحتجاز بدون وجه وبالمخالفة للقانون وقد بلغت عدد الشكاوي نحو ٦ شكاوي .

وقد شاركت قوات الأمن في بعض الاحيان في جرائم تعذيب ارتكبها مواطنين ونذكر في ذلك تعرض نحو ٢٩ مواطن للتعذيب والتنكيل أمام قصر الاتحادية دون تدخل من رجال الامن ، بل وقد ظهر في بعض الاحيان وقوف مجندين بجوار المواطنين المؤيدي للدكتور محمد مرسي وهم يقوموا بتعذيب وتعرية المواطنين وسحلهم بشكل وحشي ومازالت النيابة العامة تحقق في الواقعة ولم تصل بعد إلي قرار .

### ٢. حالات انتهاك الحق في سلامة الجسد من واقع ملفات الوحدة القانونية:

سوف نعرض في هذا الجزء من التقرير لبعض حالات انتهاك الحق في سلامة الجسد وفقا لنوع الجريمة والانتهاك المرتكب من واقع ملفات الوحدة القانونية كعينة من الانتهاكات التي ترتكبها رجال الشرطة ضد المواطنين ، وسوف نقوم بإصدار تقرير كامل بنهاية شهر ابريل ٢٠١٣ بإجمالي حالات الانتهاك:





## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### ٢-١. حالات القتل:

○ أحداث مدن القناة أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ يناير ٢٠١٣:

شهد مدن القناة خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ٢٠١٣ سقوط نحو ٥٦ قتيل منهم ٣ لرجال الامن وأصاب ٢٠١٨ مواطن ، وكان لمحافظة بورسعيد النصيب الاكبر من اعداد القتلى حيث سقط منها نحو ٤٣ شهيد عقب الاحتجاجات التي صاحبت نظر قضية مذبحه بورسعيد وإحالة نحو ٢١ متهم الي فضيلة المفتي لإبداء الرأي في صدور حكم بإعدامهم<sup>١</sup> ، وقد استقبلت عدد من المستشفيات ضحايا الاحداث والتي اشارت إلي أن اغلبها قد سقط برصاص حي وطلقات الخرطوش<sup>٢</sup> ، أما محافظة السويس فقد شهدت سقوط ٩ شهداء<sup>٣</sup> فضلا عن اصابة نحو ٢٩ مواطن<sup>٤</sup> وقد بدأت

<sup>١</sup> في يوم السبت ٢٦ يناير ٢٠١٣ قامت قوات الشرطة بإطلاق الرصاص الحي والخرطوش على أهالي بورسعيد المتواجدين بمحيط سجن بورسعيد وشارع محمد علي من أعلى السجن والأسطح السكنية ، واستخدموا القناصة مستهدفين أماكن قاتلة ، وأفترقت قوات الشرطة المتمركزة في المحيط السكني لقسم شرطة العرب أكبر أحياء بورسعيد كثافة سكانية في إطلاق الرصاص الحي من المدرعات باتجاه الأهالي العزل مباشرة بشكل عشوائي ، ومطاردة المدرعات للأهالي مع استمرار إطلاق النار ، وانتهى اليوم الأول بـ ٣١ شهيداً كلهم جراء إصابات مباشرة بطلق ناري بأماكن قاتلة بالجسم "الرأس، الرقبة، الصدر"، وإصابة أكثر من ٣٢٢ آخرين. وفي يوم ٢٧ يناير ٢٠١٣ هاجمت قوات الشرطة مسيرة تشيع ٢٢ من جثامين شهداء أحداث يوم السبت، والتي خرجت تضم الآلاف من أبناء بورسعيد، بقنابل الغاز المسيل للدموع وطلقات الرصاص الحي والخرطوش دون أي مبرر أو سابق إنذار، وهو ما أدى إلى سقوط عدد من الجثامين على الأرض بسبب الاختناق وإصابة حاملهم وهروب باقي المشيعين بالجثامين إلى مداخل العمارات القريبة. وقد أسفرت تلك الأحداث عن وفاة سبعة أشخاص بطلق ناري بإصابات مباشرة في أماكن قاتلة وإصابة أكثر من ٦٣٠ شخصاً. وفي اليوم الثالث ٢٨ يناير ٢٠١٣ هاجمت قوات الشرطة الأهالي المتواجدين في محيط جامع مريم، في انتظار تشيع جثامين شهداء أحداث الأمس، بقنابل الغاز المسيل للدموع وطلقات الرصاص الحي من مدفع المدرعة الرشاش دون أي أسباب، واستمرت الاشتباكات بين الشرطة والأهالي العزل في محيط قسم العرب على مدار اليوم، مطلقة الرصاص الحي من مدرعاتها الحديدية في مواجهة حجارة الأهالي الغاضبين، واستمرت الشرطة في إطلاق الرصاص الحي على مدار الأيام الثلاثة.

<sup>٢</sup> علي سبيل المثال ما استقبلته المستشفى الجامعي بالإسماعيلية (حالات وارده من بورسعيد)

١. عمرو محمد عبد الكريم السن ٣٢ تاريخ الاصابة (السبت ٢٦/١) نوع الاصابة: تطلق ناري بالذراع الايمن
٢. احمد محمد احمد عبد الجواد السن (٤٣) تطلق ناري بالبطن



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

الاحداث يوم ٢٥ يناير ٢٠١٣ بسقوط اول قتيل من المتظاهرين في الاشتباكات التي دارت بين الامن والمتظاهرين امام مبني المحافظة تلي ذلك سقوط مجند من رجال الشرطة قتيلا الامر الذي

٣. وليد فؤاد المرسى (٣٨) جرح تهتكى بالصدر واسفل الظهر - طلق نارى
  ٤. محمد حسني (٣٠) كسر بعظمة الفخذ الايمن
  ٥. محمد فاروق احمد (٢٤) طلق نارى بالصدر
  ٦. مدحت بريك قاسم (٢١) طلق نارى بالفخذ الايسر
  ٧. سعيد حسنى مصطفى (٢٨) طلق نارى بالصدر ونزيف بلورى ايسر
  ٨. محمد احمد السيد (٣٠) طلق نارى بالصدر
  ٩. محمد كامل احمد (١٩) طلق نارى بالبطن
  ١٠. ياسر السيد حسن (٢١) طلق نارى بالرقيب
  ١١. صلاح محمد عبد العظيم (٤٠) طلق نارى بالصدر
- حالات وارده من بورسعيد الاثني ١/٢٨
١٢. السيد طارق عبد الوهاب (٢٤) طلق نارى بالفخذ
  ١٣. مصطفى محمود امين (١٧) جرح تهتكى باليد اليسرى

٢ اسماء شهداء السويس : (على سليمان السيد سليمان حجاب - ١٩ سنة- وليد السيد سليمان - ٣٠ سنة - مصطفى محمود عيد سليمان - ١٥ سنة - حسين محمود محمد محمود عكاشة - ٣٠ سنة - محمد محمد غريب - ٣٦ سنة - محمود نبيل محمد محمد - ٢٧ سنة - حسين إبراهيم "٢٧ سنة" - محمود عاشور - ماجد محمد عبد الصمد.)

### ٤ من بين المصابين:

١. أمجد فاروق عبد المقصود - ٢١ سنة - أصيب بطلقة فى البطن، بالقرب من مقهى "نيو سوريا" الذى يبعد عن المحافظة حوالى ٥٠٠ متر، وتم استئصال جزء من أمعائه الدقيقة، وأطلعنا "أمجد" على المقذوف الناري الذي أصيب به.
٢. أحمد شرف الدين محمد على - ١٨ سنة - أصيب بطلقة فى الصدر، أثناء مشاركته فى فاعليات إحياء ذكرى الثورة، بالقرب من مقر شركة "موبينيل"، الذى يبعد عن مبنى المحافظة بما يقرب من كيلومتر كامل، ومازال يعالج من آثار النزيف الداخلى.
٣. فتحي حسن محمد عبد العزيز - ٢٨ سنة - أصيب بثلاث طلقات فى الخصيتين، أثناء جلوسه لبيع الخبز فى ميدان "خضر" البعيد عن مبنى المحافظة بما يقرب من كيلومتر.
٤. باسم غازي الشحات - ٢٨ سنة - أصيب بطلق نارى فى الذراع الأيمن، ويقنبله دخان فى ذراعه الأيسر، أثناء مروره أمام قسم السويس، مما نتج عنه كسر مضاعف بالذراع الأيمن، وعجز بنسبة ٥٠%، بسبب قطع أوتار يده اليسرى، مما أفعده عن عمله كعامل بناء.



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

أشعل الاوضاع وأحدث حالة هياج بين جنود الامن فأطلقوا عدد من الأعيرة النارية والخرطوش علي المتظاهرين كما قاموا بتكسير وإتلاف بعض المحال التجارية منها مقهى " الفيشاوي " صالون حلقة " نمبر وان " مكتب " عبد الحميد فرج للمقاولات"، محل " أكوا تريد " معرض سيارات ، قهوة " نيو سوريا"، كافيتيريا " الأشجار " مقهى " أم كلثوم " و دراي كلين " الباشا ".

ولعل محافظة الاسماعيلية كانت الاقل تضررا من الاحداث حيث سقط شهيد واحد "نصر محمد اليماني " في الاشتباكات التي دارت بين قوات الامن والشرطة بميدان الممر والذي توفي نتيجة اصابته بطلق ناري ، كما اصيب نحو ١٨ مواطن علي مدار ثلاثة ايام من الاشتباكات اغلبها كان بطلقات خرطوش ورصاص حي°

° أسماء المصابين يومى الجمعة والسبت ٢٥ و٢٦ يناير ٢٠١٣

١- احمد عادل محمد (٢٠) طلق نارى بالفخد الايسر

٢- احمد عادل عبدة (٢٤) طلق خرطوش

٣- رجب شعبان عبد المطلب (٢٢) طلق خرطوش

٤- كريم نفاذى وديع (٢١) خرطوش

٥- حسن محمد حسن (٢٣) خرطوش

٦- محمد زكريا احمد (٢٥) خرطوش

٧- عمرو صالح محمد (٢٧) خرطوش

٨- يحيى زكريا احمد (٢٠) خرطوش

٩- اسلام عزمي عزازى (٢٤) خرطوش

١٠- خالد حسنى السيد (١٦) خرطوش

١١- يوسف مصطفى يوسف (٢٤) خرطوش

• مصابين يوم الاحد ٢٧ يناير ٢٠١٣

١- احمد محمد محمد (١٧) طلق خرطوش

٢- السيد طة زكريا (٣١) خرطوش

٣- رمضان غريب جاد (١٩) طلق نارى

٤- داوود مصطفى محمد (١٩) طلق نارى

المجموعة المتحدة - محامون ومستشارون قانونيون

٢٦ شارع شريف باشا عمارة الاموبيليا - البرج البحري، الدور الثاني شقة ٢٣٩، القاهرة ١١٥١١ - مصر

[info@ug-law.com](mailto:info@ug-law.com)

[www.ug-law.com](http://www.ug-law.com)

تليفونات : ٢٣٩٦١٧٢٦ - ٢٣٩٦١٧٢٦ - ٢٣٩٢٦٩٠٧ (٠٠٢٠٢) - فاكس : ٢٣٩٥٢٣٠٤ (٠٠٢٠٢)



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

وقد شكلت الوحدة القانونية لجنة من المحامين بمحافظة بورسعيد والإسماعيلية لاتخاذ الاجراءات القانونية وتقديم الدعم القانوني لأهالي الشهداء والمصابين ، وجاري متابعة صدور التقارير الطبية النهائية لهم.

### ○ البلاغ رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣ عرائض النائب العام (محمد الجندي):

محمد نبيل عبد العزيز الجندي كان من ضمن المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير ، وقد اختفي وأبلغت أسرته وبعض اصدقاء عن اختفائه واتهموا رجال الامن باختطافه وتقدمت الوحدة القانونية ببلاغ للنائب العام بتلك الوقائع ، قبل أن يجده بعض اصدقاء بمستشفى الهلال الاحمر بغيوبه تامه ، ومصاب بعدد من الكسور في بعض ضلوع الظهر وعدد من الكدمات وقد توفي متأثر بإصابته وحتى الان لم يرد تقرير الطبي الشرعي النهائي.

### ○ القضية رقم ١٦٤٨٥ لسنة ٢٠١٢ جنح قسم الجيزة (سعد سعيد):

بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ حدثت مشاجرة بمنطقة العزبة القديمة ، وعلي اثرها تم القبض علي المجني عليه وآخرين بشكل عشوائي وأثناء القبض علي المجني عليه تعرض للتعذيب والضرب المبرح والسحل وتم احتجازه بالقسم وإحالته للنياحة العامة التي أمرت بتجديد حبسه ٤ أيام علي نمة التحقيقات وأمرت باستدعاء طبيب لمحبيه إلا انه لم يعرض علي أي طبيب وأثناء التجديد وفي ثالث يوم من تاريخ القاء القبض عليه توفي بمحبسه متأثراً بإصابته.

### ○ المحضر (٣) أحوال قسم ثان اسوان (عثمان محمد جامع):

٥-نقيب شرطة احمد عبد العزيز حسن (٢٨) طلق خرطوش

٦- امين شرطة محمود حافظ منير (٣٠) طلق نارى

٧-ضابط شرطة انور محمد امين (٢٤) طلق نارى



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

بتاريخ ٢٠١٣/١/٢ لقي المجني عليه مصرعه متأثراً بإصابته نتيجة إهمال الشرطة في علاجه بعد حادثة انقلاب سيارة الشرطة به اثناء ترحيله ، حيث كان المجني عليه محبوس احتياطياً علي ذمة القضية ١٣٣ جنح عسكرية للتنقيب عن الذهب بمنطقة محظورة عسكرياً لمدة ١٥ يوماً وأثناء ترحيله في سيارة يقودها احد المجندين انقلبت السيارة في الصحراء وأصيب المجني عليه بكسور وجروح وتم نقله الي مستشفى اسوان العسكري وبعد ايام خرج من المستشفى بعد تقرير صادر بأن حالته مستقرة ويجوز أن يتم حبسه بقسم الشرطة ورفض الشرطة عودته إلي المستشفى للعلاج ، فتوفي داخل القسم متأثراً بجراحه وكسوره وتم تحرير محضر بالواقعة قيد برقم ٣ احوال قسم ثان أسوان.

### ○ المحضر رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠١٣ اداري قسم الوراق ( سامح أحمد فرج):

بتاريخ ٢٠١٣/١/١٥ في الساعة ٨ صباحاً توجه المجني عليه سامح الي قسم شرطة الوراق للاستفسار عن اسباب احتجاز صديقه حسن حمدي عبد الحميد وبعد ساعات قليلة فوجئت أسرة سامح بإغلاق هاتفه المحمول حتى الساعة ٣,٣٠ عصراً ، وعقب ذلك توجهت قوة من الشرطة والمباحث لمنزل المجني عليه وأخبرت اسرته بأنه توفي جراء حادث سيارة فتوجهت الاسرة الي قسم امبابة للتأكد من الحادث فاخبروهم أنه لا يوجد أحد بهذا الاسم واحتمال وجوده بقسم الوراق وتوجهوا الي قسم الوراق فوجدوا حشداً كبيراً من رجال الامن واخبروهم انه بمستشفى امبابة العام ووجدوا علامات كلابشات علي يديه وقدميه وانتفاخاً شديداً وسحجات في رقبته مما يوضح أنه تعرض للتعذيب ، وتقوم الوحدة القانونية بمتابعة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة في القضية والمتوقفة علي صدور التقرير النهائي لتشريح الجثة.

### ٢-٢. حالات هتك العرض:



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

### ○ البلاغ ٣٧٧ لسنة ٢٠١٣ عرائض النائب العام:

تقدمت الوحدة القانونية ببلاغ الي النائب العام حول واقعة ضرب وسحل المواطن حمادة صابر والتي بثتها عدد من القنوات الفضائية ، وقد احيل البلاغ إلي قاضي التحقيق الذي انتدب للتحقيق في الواقعة ، وتعود وقائع الاحداث إلي أنه بتاريخ ٢٠١٣/٢/١ وأثناء فض اعتصام المتظاهرين امام قصر الاتحادية قامت قوات وزارة الداخلية بضرب وتجريده من ملابسه وسحله علي الارض.

### ○ البلاغ رقم ٤٥٥ لسنة ٢٠١٣ بلاغات النائب العام

نشرت جريدة التحرير رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٣ بصفتها الاولي تحت عنوان "جرائم داخلية مرسي " ... " انفراد التحرير تكشف تعذيب واغتصاب ٢٧ مواطنا في سجن الجبل الاحمر بعد اعتقالهم في ٢٨ يناير الماضي ".... " طبيب داخل معتقل السلام يشرف علي عمليات التعذيب ويوقفها قبل وصولها الي مرحلة الموت ".... " بسيوني قلعونا كل الملابس في سيارة الامن باستثناء الثورت .. وضابط استقبلنا قائلا " كلنا هنا أخوان ". وعرضت الجريدة علي صفحتين كاملتين هما الصفحات (٤،٥) بذات العدد لعدد من اعتداءات لرجال الشرطة علي بعض المواطنين تضمنت شهادات وصور لعدد من ضحايا التعذيب والاحتجاز بمعسكرات قوات الامن بالسلام والجبل الاحمر وغيرهم ، وقد تقدمت الوحدة القانونية ببلاغ للنائب العام للتحقيق في الواقع الواردة بالجريدة.

### ○ شكوى سجناء وادي النطرون:

تلقت الوحدة القانونية شكوى من والدة أحد السجناء طارق سعيد عبد الغفار تفيد أنه بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٩ تلقيت من ابنها النزير اتصال اخبرها فيه انه تعرض للتعذيب بالسجن الوادي الجديد وتم الاعتداء عليه بهتك عرضه والصعق بالكهرباء و كلبشته وسبه وضربه وتمزيق ملابسه وسحبه



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

الي فناء السجن وأمروه بقضاء حاجته امام المساجين ، وتقدمت السيدة بعدد من التلغرافات الي وزير الداخلية ومصالحة السجناء ، وقد قامت الوحدة القانونية بتقديم شكوى لوزارة الداخلية وجاري متابعتها.

○ القضية رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٣ عرائض محام عام شرق نيابات الاسكندرية والمقيدة  
برقم ٨٣ لسنة ٢٠١٣ نيابة محرم بك:

تلقت الوحدة القانونية شكوى من السجين (محمد حسن مصطفى) المسجون بسجن الحضرة على ذمة قضية رقم ٣٩٦١٩ لسنة ٢٠١٢ الدخيلة (سرقة بالإكراه) ، و قرر انه تم الاعتداء عليه بالضرب و هناك العرض وإجباره على قضاء حاجته امام من فى السجن وكذلك تهديده بإبعاده عن اخيه الاصغر / احمد حسن مصطفى والمحبوس معه على ذمة نفس القضية سألقة الذكر بعد ان تم تقديم الشكوى ، وقد استمعت النيابة العامة الي أقوال المجني عليه ومناظرة ما به من اصابات ، ومازالت الشكوى قيد التحقيق.

٢-٣. حالات تعذيب واستعمال القسوة داخل الاقسام وأماكن الاحتجاز :

○ ٤٧٢٣ لسنة ٢٠١٢ بلاغات النائب العام ( محمد سعيد محمود):

تعرض المجني عليه محمد سعيد محمود للاعتداء عليه من قبل ضابط شرطة وعدد من افراد الامن بالضرب داخل قسم شرطة المقطم بضربه علي وجه عدة ضربات متتالية وسبه بألفاظ نابية وركله برجله في بطنه وهو نائم علي الارض وذلك مساء يوم الاحد ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ بقسم الشرطة عقب عوده من جلسة محاكمة وقد افاد المجني عليه في شكواه أن مأمور القسم ومجموعة اخري من الضباط اعتدوا عليه بشكل وحشي مستخدمين العصي والصواعق الكهربائية وانها لولا عليه بالشتائم ثم رحلوه الي قسم الخليفة بعد أن تسرب فيديو يصور واقعة الاعتداء عليه ، وقد قام عدد من المحتجزين بالاعتداء عليه بالضرب وقد ذكر المجني عليه أن سببه تعذيبه علي يد مأمور القسم



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

يرجع الي قيام المجني عليه بتهديد المأمور برفع قضية ضده بعد تعرض شقيقه احمد للتعذيب في نفس القسم ، وقد تقدمت الوحدة القانونية ببلاغ الي النائب العام بالواقعة.

○ ٣٣٦ لسنة ٢٠١٣ بلاغات النائب العام (سجن الابعادية):

تم التنكيل بعدد ١٢ من المتظاهرين المقبوض عليهم علي ذمة القضية رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١٣ دمنهور والمحبوسين بسجن الابعادية بدمنهور، وقد قام ضباط السجن بخلق شعر الرأس "زيرو" وضربهم بشكل مبرح علي القدمين والتنكيل بهم كعقاب لهم علي تظاهرتهم ، وكانت النيابة العامة قد امرت بحبس كل من محمد محمود عون عبد الغني "مواليد ٧٩" ، واسلام احمد حسن الهبان "١٦ سنة"، ومحمد محمود محمد منيسي "مواليد ٨٦" ، ومحمد فاروق عبد الله عقاب "مواليد ٨٥" ، ومحمد نبيل انور الماحي "مواليد ٨٠" ، ومحمد مختار الحسيني دويدار "مواليد ٩٧" ، ووليد ابراهيم عبد المجيد علي صالح "مواليد ٨٢" ، واحمد محمود حنفي عبد اللطيف "مواليد ٩١" ، وابراهيم عيد ابراهيم شعير "١٧ سنة"، وأسامة سعيد السيد كحلة "مواليد ٩٧" ، وناجي السعيد قاسم محمد "٢٥ سنة"، ووائل محروس ضحوة محمد عيد "مواليد ٨٢" احتياطيا بعد ان وجهت لهم اتهامات بإحراز أسلحة وذخائر وتعطيل حركة مرور واحتلال مبني حكومي وتجمهر واعتداء علي موظف عام وأحداث إصابة المجندين لاعتدائهم علي قسم دمنهور بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٣. وقامت الوحدة القانونية بإبلاغ النيابة العامة بالواقعة وتم سماع أقوال بعض من المجني عليهم في الواقعة ومازالت القضية قيد التحقيق.

○ القضية رقم ٥٩٤ لسنة ٢٠١٢ عرائض الجمرك (ابراهيم أحمد محمد)





## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

تم القبض عليه من امام المحل الخاص به بجوار قسم الجمرک من قبل الضابط (ص.ص) ضابط مباحث بقسم الجمرک ، وفى القسم طلب من المجنى عليه ان يقوم بالإرشاد عن أحد المتهمين الهاربين وعندما اخبره المجنى عليه انه لا يستطيع ذلك قام بضربه بالحذاء فى وجهه و قام بتعليقه من ذراعيه مما ترك اثارا فى جسده وتم احتجازه اكثر من ١٠ ساعات دون وجه حق ثم اعطاه ٢٠٠ جنيه وطلب منه ان يعالج ما به من اثار للضرب ووافق المجنى عليه حتى يستطيع الخروج وقامت الوحدة القانونية بتحرير محضر رقم ٥٩٤ لسنة ٢٠١٢ عرائض الجمرک واتهام الضابط باستعمال القسوة و المخبرين الذين قاموا بالضرب حيث انهم معروفين لدى المجنى عليه و تم عمل تقرير طبي و تقدمنا بطلب للنيابة لعرضه على الطب الشرعى و لم يتم عرضه حتى الآن و لا يزال الضابط يقوم بتهديده حتى يتنازل عن المحضر و تم القبض عليه من مكتب المخدرات بالمديرية لتهديده ثم تركوه.

○ أحداث الاسكندرية القضايا ارقام ١٩٩٩ لسنة ٢٠١٣ جنح العطارين ، ٢٠٠٦ لسنة ٢٠١٣ جنح العطارين، ١٥٥٣ لسنة ٢٠١٣ جنح المنشية.

تعرض المتظاهرين المقبوض عليهم ايام ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ يناير ٢٠١٣ إلى الضرب والتتكيل علي يد قوات الامن اثناء عملية القبض والاحتجاز ، وبلغ عدد المتهمين في تلك القضايا نحو ٧٤ متهم ، وقد حضرت ممثل عن الوحدة القانونية جميع التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ، التي امرت في القضايا الثلاثة بحبس كل متهم اربعة ايام ، غير ان الغريب في الامر أن النيابة العامة قد عقد تحقيقاتها بمديرية امن الاسكندرية رغم اعتراض المحامين علي هذا الامر.

○ المحضر رقم ٣٧٩٠١ لسنة ٢٠١٢ جنح مدينة نصر اول:



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ حدثت مشادة بين هاني محمد نبيل ومقدم شرطة (ح.ع) والذي يعمل رائد بشرطة السياحة والآثار نتج علي اثارها قيام الاخير بالاعتداء علي الأول بالضرب والسب وتعمد اهانتة امام جميع الجيران واقتياده الي قسم شرطة مدينة نصر أول وتم احتجازه بحجز القسم علي الرغم من انه طبيب نفسي ومن مركز اجتماعي لائق وتم الاعتداء عليه بالضرب والسب من قبل ملازم اول وأمين شرطة بالقسم بايعاذ من الرائد (ح.ع) ثم تم عرضه علي النيابة العامة التي اثبت واقعة الاعتداء بالتحقيقات ومازالت القضية قيد التحقيق.

### ○ المحضر رقم ٢٠١٢/٣٨٤٩ قسم شرطة باب الشعرية:

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ قام النقيب (م.ج) باقتحام منزل المجني عليه ياسر هاشم خليل وضربه وسحله امام الجيران وذلك للقبض علي اخيه وائل هاشم خليل عبد الرحمن الهارب من تنفيذ حكم قضائي وتم القبض علي المجني عليه واصطحبها الي دائرة القسم باب الشعرية وادعي في المحضر المحرر ضد المجني عليه و علي غير الحقيقة انه كان يقوم بتوزيع الهيروين هو وأخوه ، وتم التحقيق معه كمتهم في جناية الاتجار مخدرات وكمجني عليه في واقعة التعدي عليه من افراد الامن وتم احالته للطب الشرعي لإثبات ما به من اصابات.

### ○ المحضر رقم ٢٠١٢/١٢٠٧٧ إداري المطرية:

يوم الاربعاء ٢٠١٢/٩/١٨ الساعة ٧ مساء في ميدان المطرية ذهب المجني عليه محمد سعد عبد الفتاح ليشكوا ضابط المرور من رفع سائقي الميكروباص للأجرة وسأله من المسئول عن الاجرة وأثر رفض ضابط المرور اجابة المجني عليه وتصادف مرور دورية شرطة فنزل ملازم اول اسمه طارق



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

ومعه بعض من الامناء وسئل في ايه فقالوا ضابط المرور "ده واحد من بتوع التحرير" فكان رده سريع جدا بتوجيه السباب والشتم له وضربه علي وجهه وقام الامناء بتفتيشي وأخذ متعلقاتي مبلغ مالي واقتادوني إلي القسم واعتدوا علي بالضرب والشتم حتى حضر اقاربه وقاموا بإخراجه من القسم بعد أكثر من ٦ ساعات احتجاز دون اتخاذ اجراءات قانونية ضده.

### ○ المحضر رقم ٧٦٥٩ لسنة ٢٠١٢ جنح الوائلي:

ورد بالشكوى أن المجني عليه فؤاد محمد محمود ويعمل سائق تاكسي اثناء خروجه من منزله الساعة ١١,٤٥ صباحا لاستلام وردية التاكسي وجد أحد امناء الشرطة ومعه ٢ بلطجية من المعروفين بالمنطقة قاموا بضربي بإيعاز من امين الشرطة وقام المواطن بتحرير محضر بالواقعة بالقسم وتم عمل الكشف الطبي لإثبات ما بي من اصابات ، وتابعت الوحدة القانونية الدعوي الي ان قضت محكمة جنح الوائلي بمعاقبة المتهمين بستة اشهر وكفالة ١٠٠ جنيه، كما تقدمت الوحدة القانونية بشكوى برقم ١٢٠٧٦ لسنة ٢٠١٢ بلاغات النائب العام بمضمون الواقعة ومازالت الواقعة متداولة امام جهات التحقيق.

### ○ القضية رقم ٢٥٢١ لسنة ٢٠١٢ جنح اول الاسماعيلية (رامي ممدوح أحمد سليم):

بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٢ تعدي الضابط (م.م) رائد بقسم شرطة اول الاسماعيلية علي المجني عليه رامي ممدوح بالضرب مستخدما سلاحه الميري وذلك عقب مشادة كلامية بين المجني عليه ووالد رائد الشرطة حضر ضابط الشرطة ومعه اربعة عساكر مستخدما سلاحهم الميري في ضرب المجني عليه علي رأسه كما أمر القوة المصطحبة معه بسحله الي سيارة الشرطة ، ثم قاموا باقتياده الي القسم اول الاسماعيلية ، وحرر المجني عليه محضر بالواقعة قيد برقم ٢٥٢١ لسنة ٢٠١٢ جنح أول الإسماعيلية ، وقد استمعت النيابة العامة لأقوال المجني عليه وقامت بعرضه علي الطب



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

الشرعي الذي اورد تقرير مبدئي يفيد ان المجني عليه يعاني من أعراض هستيريه أفقدته القدرة علي النطق اثر التعرض لصدمة عصبية ، وما زالت القضية متداولة قيد التحقيقات .

○ البلاغ رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٣ بلاغات النائب العام ( هند رزق عطية السيد ) طالبة  
جامعية

تقدمت الوحدة القانونية ببلاغ للنائب العام حول واقعة تعرض المواطنة هند رزق لاستعمال القسوة معها من قبل قوات الامن المركزي وتعود وقائع الاحداث الي انه بتاريخ ٢٧/١/٢٠١٣ وأثناء تواجدها بميدان التحرير لتقديم المساعدات الطبية والإسعافات الاولية للمصابين من التظاهرات الموجودة بالميدان ، حيث قام ضابط الامن المركزي بالاعتداء عليها بالضرب بالأيدي في الوجه والضرب بالعصي علي الاكتاف من قبل ضباط وعساكر الامن المركزي ، ثم قاموا بعمل مذكرة ورحلوها لقسم قصر النيل مع الضابط مصطفى بركات وقاموا بتلفيق تهمة الاعتداء علي ضباط الامن. ومازالت متداولة في العرض لتوزيعها علي النيابة المختصة لتولي التحقيقات في الواقعة ومحاسبة الجناة

٢-٤ . القبض والتفتيش والاحتجاز بغير وجه حق وفي اماكن غير قانونية:

○ المحضر رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ قسم اول السلام:

بتاريخ الجمعة الموافق ٢٨/١٢/٢٠١٢ حوالي الساعة (٥,٣٠ فجراً ) فوجئت نورا يحي و أسررتها ببعض الافراد من الشرطة يفتحمون منزلها بكسر باب الشقة ( بعنلة) إتلاف محتوياته و التعدي عليها وشقيقتها بالإضافة الي الاستيلاء علي بعض المشغولات الذهبية ، وتم اقتياد أشقائها الي



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

مديرية أمن القاهرة مكتب مكافحة المخدرات وتم احتجازهم لمدة ٦ ساعات دون وجود ما يبرر ذلك من القانون ودون وجود أية سند قانوني لذلك وتعرض خلالها المذكوران للاعتداء عليهم بالضرب والسب وتعمد رجال الشرطة اهانتهم وسبهم بألفاظ نابية وإحداث اصاباتهم وتهديدهم بتلفيق القضايا لهم. بعدها تم اخلاء سبيلهم من مقر المديرية دون عرضهم علي أية جهة تحقيق رسمية ودون توجيه اية اتهامات لهم ، وعلي اثر ذلك قامت الشاكية بإبلاغ شرطة النجدة التي حضرت وأجرت معاينة للشقة وما اتلف بها من محتويات من اثاث وأجهزة كهربائية من قبل شرطة النجدة وحرر محضر بالواقعة كما تقدمت الوحدة القانونية بشكوى الي مكتب شكاوي المواطنين بمديرية أمن القاهرة قيد برقم (م/٣١٩١) شكواي بمديرية أمن القاهرة.

### ○ ٢٣ لسنة ٢٠١٣ عرائض نيابات جنوب المنيا:

تم احتجاز المواطن السيد عبد الحكيم حسين من قبل ضباط مباحث قسم ابو قرقاص لمدة يومين متتاليين دون مبرر كما قام بالاعتداء عليه بالضرب ، وقد تقدمت الوحدة القانونية ببلاغ الي السيد المحامي العام لنيابات جنوب المنيا وقد احيل البلاغ الي نيابة ابو قرقاص للتحقيق ، إلا أن ضابط المباحث مازال يلاحق المجني عليه لإجباره علي التنازل علي البلاغ المقدم ضده.

### ○ شكوى غير بقسم شرطة ديروط:

تلقت الوحدة القانونية شكوى من أحد المجندين بمركز شرطة ديروط يتضرر من أنه تم اتهامه بسرقة خزينة القسم وسرقة وتم احتجازه بدون وجه حق لأكثر من ٢٤ ساعة وقام الضباط بتعذيبه وضربه وركله مما ادي الي اصابته اصابات بالغة ، قبل أن يتم اكتشاف الفاعل الأصلي ، وتتابع الوحدة القانونية الحالة.



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

○ البلاغ رقم ١٢٠٧٨ لسنة ٢٠١٢ بلاغات النائب العام ( محمد السيد عبد الله حسن ):

في يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٩/١٩ حوالي الساعة الثالثة فجرا فوجئ المجني عليه باقتحام قوات من الشرطة منزله الكائن بعزبة ابو بخيت التابعة لمركز ابو صوير بالإسماعيلية وتم كسر الباب شقته ثم قاموا بتفتيش محتوياتها بالكامل وإتلاف ما بها من اثاث وأجهزة كهربائية وبعثرتها ثم قاموا بمجرد سؤاله عن ما يحدث بالاعتداء عليه بالضرب والسب واقتياده الي قسم شرطة ابو صوير وذلك من قبل الرائد (أ،ع) والقوة المصاحبة معه ، واستمر حجزه بدون وجود أي مبرر قانوني او سند من القانون حتي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي وتم صرفه من دائرة القسم تحت تهديده بتلفيق القضايا له ، وعلي الفور انصرف المجني عليه وحرر محضر بالواقعة قيد برقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٢ عرائض أبو صوير كما حررت الوحدة القانونية بلاغا للنائب العام قيد برقم ١٢٠٧٨ لسنة ٢٠١٢ بلاغات النائب العام وصدرت لنيابة الاسماعيلية برقم ٥٥٠٩ في تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ وما زالت قيد التحقيقات .

### الفصل الثاني

#### أفلات الجاني من العقاب في قضايا التعذيب

من العرض السابق لشكاوي وبلاغات التعذيب والمعاملة الإنسانية ومن الحالات التي تبثها لنا وسائل الاعلام كنا نتوقع أن نري جناة خلف القضبان يحاكمون بتهمة قتل و تعذيب المصريين ، إلا أننا ما نسمعه ونشاهده هو وقائع التعذيب فقط ، وهذا يرجع إلي أسباب عدة منها بالطبع التشريعات العقابية وما يتسم بها من قصور في تحديد اركان جريمة التعذيب التي لا تعترف بها الا في اطار انتزاع الاعترافات من المتهمين ، فإذا لم يكن الضحية متهم ولا الجاني يجبره علي الاعتراف فلا تقع جريمة التعذيب ، كما أن القانون يمنح أيضا لرجال الشرطة سلطة استخدام القوة بإطلاق الرصاص



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

الحي علي التجمعات والتظاهرات ، هذا فضلا عن عدم قدرة الجاني للجوء الي مقاضاة الجناة بشكل مباشر ولكن هو ملتزم بأن تقوم النيابة العامة هي بتحريك الدعوي الجنائية.

لكن هناك أسباب أهم تساعد بشكل أكثر علي إفلات الجاني من العقاب ، فإذا كان القانون لا يعترف بجريمة التعذيب إلا في اطار اخذ الاعترافات ، إلا انه يعاقب علي استعمال القسوة لكننا لم نشاهد جاني يحاكم بهذه الجريمة ، رغم أن القانون يمنع الاحتجاز بغير وجه حق أو في أماكن غير قانونية لم نشاهد أن حوكم من قام باحتجاز مواطنين داخل معسكرات الأمن المركزي وضربها وسلهم ، رغم ان القانون يعاقب علي هتك العرض إلا أننا نؤكد أننا لن نسمع عن تقديم من هتك عرض المواطن حمادة صابر اما قصر الاتحادية . لكن لماذا دائما ينجح الجناة من الإفلات من العقاب ؟ ... الواقع العملي يشي بأسباب واضحة لإفلات الجاني من العقاب منها:

### ١. تصرفات النيابة العامة في قضايا التعذيب:

نعم ، تصرفات النيابة العامة في قضايا التعذيب والمعاملة للإنسانية هي التي تساعد علي إفلات الجناة من العقاب وهذا ليس افتراء ولكنه أمر ثابت يمكننا التدليل عليه من خلال عدة نقاط:

أولها : إن النيابة العامة لا تأخذ بلاغات التعذيب والمعاملة القاسية علي محمل الجدية ، فهي عادة ما تحقق في واقعة التعذيب التي تقع علي متهم في قضية اخري باعتبار ادعاء التعذيب من قبيل درء التهمة الاصلية عن نفسه ، فلا تبادل ابدا بسؤال الضابط المتهم بواقعة التعذيب رغم أنه معلوم لديها ، ولكنها تحاول اثبات كذب المجني عليه بعرضه علي الطب الشرعي ، وتكتفي النيابة العامة غالبا بهذا الاجراء وتقوم بإحالة القضية الاصلية الي المحاكمة ، دون حتى أن تقوم بنسخ وقائع التعذيب كواقعة منفصلة عن القضية والتحقيق بها بشكل منفصل ، الامر الذي يهدر جزء كبير جدا من حقوق المتهمين الذين تعرضوا للتعذيب او استعمال القسوة خلال القبض او اثناء الاحتجاز.



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

**ثانياً : النيابة العامة في الحقيقة لا تقوم بالإجراءات الواجب اتباعها في قضايا التعذيب واستعمال القسوة باعتباره من قضايا التلبس التي يجوز فيها القبض علي مرتكبي وقائع التعذيب فمن حق النيابة العامة وفقاً للقانون أن تقوم بضبط وسائل الجريمة المرتكب بها التعذيب، كما لها الحق في سماع أقوال المحتجزين الذين شاهدوا واقعة التعذيب داخل مكان الاحتجاز ولها أيضاً أن تأمر بضبط دفاتر احوال القسم التي تسجل بها كل أسماء الضباط الموجودين اثناء واقعة التعذيب وسماع أقوالهم ، لكن النيابة العامة لا تستعمل سلطتها القانونية وهذه الاجراءات هي التي تؤدي إلي الامساك بالجاني ، ويمكننا القول ان النيابة العامة في أغلب الاحيان تتعامل مع قضايا التعذيب كما تتعامل مع قضايا اصدار شيك بدون رصيد فتكتفي بأقوال المجني عليه وعرضه علي الطب الشرعي الذي له ايضاً دور في افلات الجاني علي النحو الذي سوف نعرضه فيما بعد.**

**ثالثاً : النيابة العامة لا تقوم بأحد أهم الادوار المنوط بها لوقف جرائم التعذيب وهو الاشراف علي أماكن الاحتجاز ، حتى مع وجود شكاوي من المحامين أو اهالي الضحية أن هناك جريمة ترتكب سواء تعذيب أو احتجاز بدون وجه حق فتكتفي النيابة العامة باتصال تليفوني بمأمور القسم أو ضابط المباحث وتناشده الافراج عن المجني عليه أو علي أقل تقديره تقوم بسؤاله عنه وهو ما يبادر بنفسه دون أن تكلف نفسها عناء البحث والتدقيق في اقوال الشاكين ، وهو امر قد ترتب عليه وفيات داخل اماكن الاحتجاز لعدم استجابة النيابة العامة لطلب الشاكين.**

**رابعاً : أن النيابة العامة تساعد في افلات الجاني من العقاب عندما تتباطأ في التحقيق بتلك القضايا التي تحتاج إلي سرعة في الإجراءات ، فأثار تلك الجريمة سريعاً ما تزول اذا كان التعذيب او استعمال القسوة من قبيل الضرب الغير مبرح او التي لا تترك عاهة مستديمة للمجني عليه ، كما أن تباطؤها في سؤال الجاني يتيح له الفرصة في ان يخفي اثار الجريمة وان ينفي وجوده في مكان**





## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

الجريمة ، خصوصا ان النيابة العامة تستعين برجال الشرطة في التحري عن وقائع التعذيب ،  
فيتحرى عن الجريمة من ارتكبتها فهل ننتظر عقاب لجاني؟

### ٢. تقارير الطب الشرعي:

تقارير الطب الشرعي هي الأخرى تساهم في افلات الجاني من العقاب ، رغم أن الأصل أنها دليل  
ادانتها ويرجع ذلك بشكل عام الي:

أولا : بطء صدور تقارير الطب الشرعي وضعف الامكانيات لديها ، وعدم استجابة الحكومة  
الي المطالب المتكررة لمصلحة الطب الشرعي لإصلاح حال المصلحة ومدعم بالأجهزة  
والإمكانية ، فعلي سبيل المثال وبتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٢ نشرت جريدة الاهرام استغاثة من  
ادارة المعامل الدوائية مصلحة الطب الشرعي بالصعيد لوزير العدل يطالبون فيها بدعمهم  
بأجهزة حديثة وأشاروا فيها وأن كل الاعمال تتم عن طريق العين المجردة ولا يوجد أى جهاز  
منذ انشاء المقر فى عام ١٩٦٥ وهم يقومون على فحص قضايا هامه كالمخدرات والسموم  
من خلال فقر شديد بالأجهزة فضلا عما ذكره الخبر ضررهم من عدم وجود اماكن لعدد من  
الخبراء بداخل الادارة نظرا لضيق المقر<sup>٦</sup> ، وفي تصريح اخير لكبير الاطباء الشرعيين  
كمييل جورجى لقناة (اون تي في) أن مصلحة الطب الشرعي تحتاج إلي نحو ١٠ مليون  
جنيه لشراء الاجهزة وتوفير الامكانيات لعملها في حين أن الدولة لم توفر سوي مبلغ ٤٠٠  
ألف جنيه فقط.<sup>٧</sup>

<sup>٦</sup> جريدة الاهرام الالكترونية في ٤ سبتمبر ٢٠١٢ ،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1013048&eid=3987>

<sup>٧</sup> <http://www.el-balad.com/390156>



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

**ثانياً : تبعية مصلحة الطب الشرعي لوزارة العدل ، عقب احداث الثورة طالب الاطباء الشرعيين باستقلال مصلحة الطب الشرعي عن وزارة العدل وأن يكون استقلالها اداريا ومالية عن الوزارة ، ولا شك أن استقلال مصلحة الطب الشرعي عن السلطة التنفيذية يعطيها قد من الحرية والنزاهة والمصادقية فيما تنشره من تقارير ولعل قضية محمد الجندي وما صاحبها من تصريحات لوزير العدل استبقت تقارير مصلحة الطب الشرعي من أن الناشط مات نتيجة حادث سيارة وهو ما ورد بالتقرير بعد ذلك يشكك في نزاهة تلك التقارير .**

### ٣ . المتابعة الاعلامية والمجتمعية لقضايا التعذيب :

صحيح أن الاعلام قد ابرز العديد من قضايا التعذيب واستعمال القسوة والقتل في بعض الاحيان من قبل رجال الأمن إلا أن متابعتهم لتلك القضايا بعد كشفها لا يرقى لمستوي الضجة الاعلامي المصاحب لاكتشافها ، وهذا الامر يعطي انطباع اننا جميعا نقف عند واقعة التعذيب ولا نرتقب تطبيق العدالة علي مرتكبها ، فالمتابعة الصحفية والاعلامية لقضايا التعذيب تشكل هي الأخرى جانب من ثقافة المجتمع التي لا تهتم بمحاسبة هؤلاء الجناة.

### ٤ . تعامل وزارة الداخلية مع الضباط مرتكبي واقعة التعذيب يسهم في شيوع جريمة التعذيب :

علي الرغم من أن وزارة الداخلية بها إدارة أو قسم لحقوق الانسان وقسم للشكاوي ضد ضباطها إلا أن تلك الشكاوي تبقي ادارية بمعنى أنه حال ثبوت الواقعة تكتفي وزارة الداخلية بمحاسبة الضباط إداريا دون أن تبلغ النيابة العامة عن الواقعة التي تمثل في الأصل جريمة جنائية ، كما أن جميع التحقيقات التي تجريها وزارة الداخلية مع ضباطها هي سرية لا يستطيع مقدم الشكوى حتى معرفة نتائجها لاسترداد حقه ولو عن طريق التعويض المدني في حالة عدم ارتقاء الفعل إلي جريمة يعاقب



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

عليها القانون. بل ويمكننا القول أن وزارة الداخلية تشجع علي استعمال القسوة مع المواطنين عندما تكذب وزارة الداخلية واقعة تعذيب مواطن شاهدها ملايين المصريين عبر القنوات الفضائية.<sup>٥</sup>

٥. ثقافة المجتمع المصري في بعض الاحيان تسمح بالتعذيب اذا ما ارتكبت جريمة التعذيب ضد مجرم أو متهم ولا تعترف بمبادئ العدالة من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته وأن من حقه أن يحظى بمحاكمة عادلة وناجزة ، وأنه ليس من حق رجل الشرطة تطبيق عقوبة أو تعذيب متهم أو استعمال القسوة تجاهه. بل اننا نجد في بعض الأحيان قيام المواطنين والأهلي في المناطق الريفية بالاقتصاص من بعض المجرمين بقتلهم أو تعذيبهم بالتعليق علي اعمدة النور ، وأن كان ذلك يرجع في رأي الي يسهم من تطبيق العدالة إلا انه ينم أيضاً علي أن المجتمع في بعض الاحيان يسمح بذلك دون خجل أو ضيق.

وفي ختام هذا التقرير فإن توصيتنا تتلخص في تلافي اسباب افلات الجناة من العقاب في جرائم التعذيب والمعاملة اللإنسانية ، ويمكننا أن نقدم هنا مجموعة من الحلول العملية:

١. أن تقوم وزارة العدل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بتدريب وكلاء النائب العام علي كيفية التحقيق والاستجواب في قضايا التعذيب والإجراءات الفورية التي يمكن لوكلاء النيابة العامة استخدامها للعدم افلات الجاني من العقاب ، بالإضافة الي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحق في سلامة الجسد وكيفية استخدامها في قضايا التعذيب واستعمال القسوة.

<sup>٥</sup> <http://tahrirnews.com/news/view.aspx?cdate=02022013&id=3920afcf-3287-4b4b-93d1-cc9f1e1a7e45>



## المجموعة المتحدة محامون مستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

٢. أن تقوم النيابة العامة بشكل دوري بالتفتيش علي اماكن الاحتجاز والتأكد من تطبيق القانون داخل تلك الاماكن وعدم وجود حالات احتجاز خارج اطار القانون او سوء معاملة للمسجونين بحرمانهم من حقوقهم التي كفلها القانون لهم.
٣. تدريب عدد اكبر من المحامين علي التعامل مع قضايا التعذيب والمعاملة القاسية والإجراءات القانونية التي يمكن اتباعها في حالة اخلال النيابة العامة بواجباتها من تحريك دعاوي المخاصمة الجنائية وغيرها من الاجراءات المترتبة علي اخلال اعضاء النيابة العامة بمسئولياتهم.
٤. انشاء لجنة قضائية بوزارة الداخلية تكون هي المسئولة عن التحري في جميع مخالفات رجال الشرطة والتحقيق وأعداد تقارير رقابية فيها قبل ارسالها الي النيابة العامة ، وكذلك تلقي الشكاوي والبلاغات من المواطنين في انتهاكات ضباط الداخلية ومجنديها.
٥. أن تقوم نقابة الصحفيين بالتعاون مع بعض مؤسسات المجتمع المدني بتوفير تدريب للصحفيين العاملين بأقسام الحوادث والتحقيقات علي كيفية رصد وتوثيق جرائم التعذيب والمعاملة القاسية ومتابعتها حتى وصول الحالة الي ساحات المحاكم.
٦. تشجع مقترح الاطباء الشرعيين بالاستقلال عن وزارة العدل واعتبارها هيئة منفصلة تخضع لإشراف القضاء عليها من الناحية الفنية ولرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات من الناحية المالية ، ونناشدهم سرعة اصدار التقارير الطبية ، كما نقترح أن تتوسع النيابة العامة في الاعتراف بالتقارير الطبية التي يصدرها اطباء المستشفيات الحكومية بعد ان يقوم هؤلاء بحلف اليمين كالخبراء ، الامر الذي ييسر عمل النيابة العامة ويقلل الضغط علي مصلحة الطب الشرعي في الكشف عن الاعتداءات البسيطة والتي لا تحتاج الي خبرات متخصصة.



## المجموعة المتحدة محامون ومستشارون قانونيون ٦٥ عاماً في خدمة القانون

٧. يجب علي مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام ان تهتم بتغيير الثقافة المجتمعية تجاه المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا جنائية ، وأن لهؤلاء حقوق وواجبات لا يخل بها أنهم ارتكبوا جرم يجب أن يحاسبوا عليه ، ويكون ذلك من خلال الندوات والمناقشات واستخدام الوسائل الفنية في طرح المشكلة وغيرها من وسائل التوعية المختلفة.

وأخيراً فإننا نطالب بإجراء تحقيقات عاجلة وشفافة لقضايا وبلاغات الشكاوي الواردة بهذا التقرير وكافة البلاغات التي تقدمت بها الوحدة القانونية للسيد النائب العام ، وكذلك نطالب وزير الداخلية بالكشف عما تم في الشكاوي المقدمة ضد ضباط الداخلية بديوان الوزارة.

